المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

اختيارات العُكْبَرِيّ
في باب خبر المبتدأ في كتابه التبيان

Al-Akbari's choices in the chapter on the subject of the subject in his book Al-Tibyan

بقلم الدكتور

إدريس بن حسن بن أحمد القوزي

أستاذ اللغويات المساعد - قسم اللغة العربية

كلية العلوم والآداب بمحايل عسير- جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

العدد الرابع (إصدار ديسمبر ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

اختيارات العَكْبَرِيّ في باب خبر المبتدأ في كتابه التبيان

إدريس بن حسن بن أحمد القوزي

قسم اللغة العربية ـ كلية العلوم والآداب بمحايل عسير-جامعة الملك خالد ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : ealquzi@kku.edu.sa

الملخص

جاء هذا البحثُ تحت عنوان اختيارات العكبري في باب الخبر في كتابه التبيان، وهدفُهُ الإتيان على المسائل التي اجتهدَ فيها العكبريُّ رأيه وأعملَ اختيارَهُ في باب الخبر من خلال كتابه التبيان في إعراب القرآن، واتّبع فيه المنهج الوصفي التحليلي، وقُسّم إلى ثلاثة عشر مطلبًا، وتمّ التوصل إلى نتائج منها: جاءت اختياراتُ العكبري في ثلاث عشرة مسألة من مسائل الخبر، منها: اختيارُهُ إعراب الحروف المقطعة في فواتح السور مبتدأ والجملة بعدها خبرًا، واختياره جواز إعراب الوصف النكرة غير المعتمد على نفي أو شبهه مبتدأ أو خبرًا مقدّمًا، واختياره منع قيام الاسم الظاهر مقام الضمير في ربط الجملة الواقعة خبرًا، واختياره منع تعدد الخبر للمبتدأ الواحد، وكان في اختياراته مَيّالًا للبصريين، وفي بعضها رجّح رأيه المخالف لهم.

ومما لا شك فيه أن العكبري نحويّ كبيرٌ ولغويٌّ بارعٌ طبّقت شهرتُهُ الآفاق، وسارت بعلومه الركبانُ، وتناقلت أحاديثَهُ المجالسُ، وبثّت آراءه الحلقاتُ، وجمع بين كثرة التّأليف وجودته، ومَزَجَ بين الموسوعيّة والتّعمّق، فتجد له في كلِّ علم لغويّ وشرعيّ سهمًا.

الكلمات المفتاحية: التبيان في إعراب القرآن ، الخبر ، اختيارات ، العكبري.

Al-Akbari's choices in the chapter on the subject of the subject in his book Al-Tibyan

Idris bin Hassan bin Ahmed Al-Quzi
Department of Arabic Language College of Science and Arts in Mahayil Asir - King Khalid University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: ealquzi@kku.edu.sa

Abstract

This research came under the title of Al-Akbari's choices in the section on news in his book Al-Tibyan, and its goal was to come up with the issues on which Al-Akbari exerted his opinion and made his choice in the section on news through his book Al-Tibyan in the parsing of the Qur'an. In it, he followed the descriptive and analytical approach, and was divided into thirteen topics, and the results were achieved. To results, including: Al-Akbari's choices came in thirteen issues of predicates, including: his choice to parse the disjointed letters in the openings of the surahs as a subject and the sentence after them as a predicate, his choice of the permissibility of parsing an indefinite description that does not depend on negation or similarity as a subject or a predicate, and his choice to prevent the apparent noun from appearing. The position of the pronoun in linking the sentence that is a predicate, and his choice to prevent multiple predicates for a single subject, and in his choices he was inclined towards the Basrians, and in some of them he preferred his opinion that differed from them.

There is no doubt that Al-Akbari is a great grammarian and a brilliant linguist whose fame has spread across the horizons, and whose knowledge has spread through Al-Rukban, and whose speeches have been transmitted in gatherings, and whose opinions have been broadcast in circles, and who combined the abundance and quality of his writing, and mixed encyclopedism with depth, so you will find his share in every linguistic and legal science.

Keywords: clarification in the parsing of the Qur'an, news, choices, Al-Akbari.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة البحث:

أبو البقاء العكبري نحويّ كبيرٌ ولغويٌّ بارعٌ طبّقت شهرتُهُ الآفاق، وسارت بعلومه الركبانُ، وتناقلت أحاديثَهُ المجالسُ، وبثّت آراءه الحلقاتُ، وجمع بين كثرة التّأليف وجودته، ومَزَجَ بين الموسوعيّة والتّعمّق، فتجد له في كلِّ علم لغويّ وشرعيّ سهمًا.

وقد كتب الله تعالى لكتبه القبول، فتلقّتها الأمّة إفادةً وانتفاعًا، وأخذها الباحثون تحقيقًا ودراسةً وتحليلًا، وصار الذين من بعده ما بين آخذٍ منه ومقترف من بحره ومقتدٍ بطريقته، فصار إرواءً للغليل وإشباعًا للهميم، وكلٌّ من يَحطّ برحله لا يبارحه إلّا بعلم وإفادة.

ويعدّ كتاب (التبيان في إعراب القرآن) من أفضل كتب العكبري وأشهرها؛ لبراعة منهجه، وشمول تناوله، ودقة طرحه، ووضوح آرائه، وسهولة عرضه، وغزارة نفعه. وقد كثرت حوله الدراسات وعظمت فيه المناقشات، ويأتي هذا البحث لتناول اختيارات العكبري فيه بابٍ من أهم الأبواب النحوية وهو خبر المبتدأ.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحثُ للإتيان على المسائل التي اجتهدَ فيها العكبريُّ رأيه وأعمل اختياره في باب خبر المبتدأ من خلال كتابه التبيان في إعراب القرآن.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل عرض العكبري للمسائل الخلافية في باب الخبر من خلال كتابه التبيان؟
- هل اختار العكبري من المسائل الخلافية في باب الخبر من خلال كتابه التبيان؟

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية من أمرين:

الأول: لتعلقه بكتاب التبيان في إعراب القرآن، ذي القيمة الكبيرة، والفائدة العظيمة.

الثاني: لارتباطه بباب خبر المبتدأ، المتَّسم بالأهمية وتعدد المسائل.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث وبلوغ نتائجه فقد اتّبع فيه المنهج الوصفي التحليلي.

محتوى البحث:

يتكون البحث من مقدّمة، وتمهيد فيه ترجمة للعكبري وإشارة لكتابه التبيان في إعراب القرآن، وثلاثة عشر مطلبًا، هي: الأول: اختياره إعراب الحروف المقطعة في فواتح السور مبتدأ والجملة بعدها خبرًا، والثاني: اختياره جواز إعراب الوصف النكرة غير المعتمد على نفي أو شبهه مبتدأ أو خبرًا مقدّمًا، والثالث: اختياره جواز مجيء الخبر من مصدرٍ مؤول من (الذي) وما في حيزها، والرابع: اختياره منع قيام الاسم الظاهر مقام الضمير في ربط الجملة الواقعة خبرًا، والخامس اختياره منع ربط الجملة الواقعة

خبرًا بـــ أل، والسادس اختياره جواز حذف رابط الجملـــة الواقعـــة خبـــرًا المنصوب، والسابع اختياره أنّ الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر حقيقةً، والثامن اختياره جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرط وجود قرينة، والمطلب التاسع اختياره إجازة تأخير الخبر وتقديمه إذا كان وصفًا معتمدًا على نفـــي أو استفهام، والمطلب العاشر اختياره منع تعـــدد الخبـــر للمبتـــدأ الواحـــد، والحادي عشر اختياره جواز دخول الفاء على الخبر مطلقًا، والثاني عشـــر اختياره جواز زيادة الباء في الخبر غير المنفي بـــ ليس أو مـــا، والثالـــث عشر اختياره جواز زيادة الكاف في الخبر إذا كان لفظة (مثل) للتوكيد.

الترجمة للعكبري:

ترجم له القفطي فقال: "وُلد في سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة، وتوفي ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمئة، ودفن يوم الأحد بباب حرب، وأصله من عكبرا، وهي بلدةٌ تقع على نهر دجلة بين بغداد وسامراء"(١).

وترجمَ له ابنُ خلكان بقوله: "أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الأصل البغدادي المولد والدار، الفقيه الحنبلي الحاسب الفرضي النحوي الضرير، الملقب محب الدين؛ أخذ النحو عن أبي محمد ابن الخشاب المذكور بعده وعن غيره من مشايخ عصره ببغداد، وسمع الحديث من أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد المعروف بابن البطي، ومن أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي، وغيرهما. ولم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه، وكان الغالب عليه علم النحو وصنف فيه مصنفات مفيدة، وشرح كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي، وديوان المتنبي، وله كتاب (إعراب القرآن الكريم) في مجلدين، وكتاب (إعراب الحديث) لطيف، وكتاب (شرح اللمع) لابن جني، وكتاب (اللباب في علل النحو) وكتاب (إعراب شعر الحماسة) وشرح (المفصل) للزمخشري شرحاً مستوفىً"(٢).

وترجم له الذهبي بكلام طويل منه قوله: "قرأ بالروايات على: علي بن عساكر البطائحي، والعربية على: ابن الخشاب، وأبي البركات بن نجاح. وتفقه على: القاضي أبي يعلى الصغير محمد بن أبي خازم، وأبي حكيم النهرواني، وبرع في الفقه والأصول، وحاز قصب السبق في العربية. وسمع من: أبي الفتح ابن البطي، وأبي زرعة المقدسي، وأبي بكر بن النقور،

وجماعة، وتخرج به أئمة. قال ابن النجار: قرأت عليه كثيرًا من مصنفاته، وصحبته مدة طويلة، وكان ثقة، متدينا، حسن الأخلاق، متواضعًا، ذكر لي أنه أضر في صباه من الجدري"(٣).

وترجم له ابن رجب الحنبلي بقوله: "وقرأ القراءات على أبي الحسن علي بن عساكر. وقرأ النحو على أبي محمد ابن الخشاب، وأبي البركات بن نجاح. وتفقه على القاضي أبي يعلى الصغير محمد بن أبي خازم بن أبي يعلى، وأبي حكيم إبراهيم بن دينار النهرواني. وبرع في الفقه والأصول، وحاز قصب السبق في العربية. كان ثقة متدينا، حسن الأخلاق، متواضعا. من تلاميذه: الدبيثي، وابن النجار، والضياء المقدسي، والجمال ابن الصيرفي، وآخرون"(٤).

ويعدُّ أبو البقاء العكبري بصري المذهب، يقوي آراءه بحججه ودلائله، ويعتدّ بأقوال أئمته، وقد بانت بصريتُهُ في كتابه التبيان بكثرة استشهاده بالبصريين وتأييده لهم، أمثال يونس بن حبيب والخليل وسيبويه وأبي علي الفارسي، وكان حينما يورد آراء الكسائي والفراء يردُّ عليهما غالبًا، ولم يرد عنه تأييده للكوفيين، وكان أحيانًا يختار رأيًا مخالفًا للبصريين والكوفيين اجتهادًا منه.

كتاب التبيان في إعراب القرآن:

هو أفضل وأشهر ما ألّفه العكبري، وهو من أوسع كتب إعراب القرآن، جمع فيه العكبري ما قاله سابقوه وناقشه ورجّح منه، وعرض فيه للقراءات القرآنية ووجهها توجيهًا إعرابيًا محكمًا، كما أنّه يزخر بالعديد من الآراء النّحوية، وهو مرجع لا يكاد يغفله نحويٌّ جاء بعده، وأكثر ما يدلّ على تميّزه هو اعتماد كبار النّحويين عليه، كأمثال الصفاقسي في كتابه المجيد في إعراب القرآن المجيد، وأبي حيان في كتابه البحر المحيط، وابن هشام في كتابه مغني اللبيب، والسمين الحلبي في كتابه الدر المصون وغيرهم، وحديثًا هو أول كتاب طُبع في إعراب القرآن الكريم، إذ صدرت أول طبعة له عام ١٨٥٩م بهامش تفسير الجلالين، ويقع الكتاب في جزأين، وأقدم اسم عُرِف به هو (إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن).

المطلب الأول

اختياره إعراب الحروف المقطعة في فواتح السور مبتدأ والجملة بعدها خبراً

عدّ العكبريُّ الحروف المقطعة في فواتح السور أسماءً صريحةً على أنّها أعلامٌ لها، وذكر في إعراب قوله تعالي: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢] أنّ (الم) في محل رفع مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها في محل رفع خبرها، وأشار إلى إعرابين آخرين لها، الأول: أنّها مجرورة على القسم، وحرف القسم محذوف، وبقي عمله بعد الحذف؛ لأنّه مراد، فهو كالملفوظ به كما قالوا: الله لتفعلن في لغة من جرّ. الآخر: أنها في موضع نصب، وهذا فيه وجهان: أحدهما: هو على تقدير حذف القسم كما تقول الله لأفعلن، والناصب فعل محذوف تقديره التزمت الله أي اليمين به. والثاني هي مفعول به تقديره: اتل الم(٥). وقد رجّح كونها مبتدأ وما بعدها خبرًا بما ذكره أولًا من أنّها أعلامٌ للسور. وقد ذُكرت فيها أعاريب أخرى، وهي: الرفع على أنّ (الم) خبر والمبتدأ مضمر أي: السورةُ الم. والرّفع على إضمار الخبر، أي: الم السورة. والنّصب على إضمار فعل، أي اتل الم، وهو قول منسوب لابن كيسان، وفي: الكلام حذفُ مضاف، أي: سورة الم(٦). وترجيح العكبري أقرب للصواب؛ لخلوه من التقدير وبُعده عن التّكلف.

المطلب الثاني

اختياره جواز إعراب الوصف النكرة غير المعتمد على نفي أو شبهه مبتدأ أو خبراً مقدّماً

حينما أعربَ قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ [القدر: ٥] ذكر في (سلام) وجهين: أحدهما: هي بمعنى مُسَلِّمة؛ أي تسلِّم الملائكة على المؤمنين، أو يسلِّم بعضهم على بعض. والثاني: هي بمعنى سلامة، أو تسليم؛ فعلى الأول (هي) مبتدأ، و(سلام) خبر مقدّم. و(حتى): متعلقة بسلام؛ أي الملائكة مسلِّمة إلى مطلع الفجر. ويجوز أن يرتفع (هي) بسلام، على قول الأخفش، وعلى القول الثاني: ليلة القدر ذات تسليم؛ أي ذات سلامة إلى طلوع الفجر، وفيه التقديران الأولان(٧). والإعراب الذي يجعل (سلامٌ) خبرًا مقدّمًا وهو نكرة، ويجعل (هي) ضميرًا في محل رفع مبتدأ مؤخر، هو رأي البصريين. أمّا الإعراب الذي ينصّ على أنّ: (سلامٌ) مبتدأ، والضمير فاعل سدّ مسدّ الخبر فهو رأي الكوفيين؛ لأنّهم لا يرون اشتراط اعتماد الوصف الذي يسدّ مسدّ الخبر على نفي أو استفهام(٨). وبهذا يكون العكبري قد أورد إعرابي البصريين والكوفيين دون ترجيح منهما، إشارة منه إلى جواز الإعرابين عنده.

المطلب الثالث

اختياره جواز مجيء الخبر

من مصدرٍ مؤول من (الذي) وما في حيزها

ذهب الفرّاء وأبو علي الفارسي إلى جواز أن يُسبك من الذي وما في حيزه مصدر مؤوّل، وارتضى ذلك ابن مالك وابن خروف(٩). وجعله العكبري القول المختار عنده، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى: ٢٣] فذكر أنّ المصدر المؤول من (الذي) وما في حيزه في موضع رفع خبر اسم الإشارة، أي: ذلك تبشير الله(١٠). وهذا الإعراب على مذهب القائلين بأنّ (الذي) موصول حرفيّ، والموصول الحرفيّ يصحّ أن يقع المصدر موقعه(١١). وقد أورد ابن هشام هذه الأقوال ووصفها بالغرابة(١٢). وتجنبًا للغرابة التي لا دليل عليها أرى أن تُعرب الآية على النّحو التّالي: (ذلك) في محل رفع مبتدأ، (الذي) في محل رفع خبر مبتدأ وجملة (يبشر الله) صلة اسم الموصول.

المطلب الرابع

اختياره منع قيام الاسم الظاهر مقام الضمير في ربط الجملة الواقعة خبراً

أجاز الأخفش الأوسط وابن عصفور وغيرهما أن يقوم الاسم الظاهر مقام الضمير في ربط الجملة الواقعة في موضع الخبر(١٣)؛ لأنه من باب تكرار المبتدأ بمعناه، وجعلوا من ذلك قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]: (الذين) في موضع رفع على الابتداء، خبره (إنّا لا نضيع أجر المصلحين) على وضع الظاهر موضع الضمير، وذهب الكوفيون إلى أنّ الرابط هو (أل) التي في (المصلحين)(١٤). وخالف العكبري ذلك ومنعه، وذهب إلى أنّ الرابط في هذه الآية العموم أو أنّه محذوفٌ، أي: منهم(١٥). وأرى أنّه لا مانع من جعل قيام الظاهر مقام الضمير رابطًا للجملة الواقعة خبرًا، وهو لا يبعد عن العموم الذي ذكره العكبري، إذ هو من أساليبه، وقد كثر وروده في القرآن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ [سورة يونس: ٣]، كلمة: (ذلكم) مبتدأ أول، ولفظ الجلالة (الله) مبتدأٌ ثان، خبرُهُ (ربّكم) والجملةُ الاسميّةُ منهما خبرُ اسم الإشارة، على أنّ الرابط هو وضع الظاهر موضع الضمير.

المطلب الخامس

اختياره منع ربط الجملة الواقعة خبراً بـ (أل)

ذهب الكسائي إلى أنّ الخبر يقع جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط، منها (أل)[١٦]، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ [النازعات: ٤٠] (مَن) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء، خبره قوله: (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)، على أن يكون الرابط (أل) في المأوى؛ لأنها نائبة عن الضمير عند الكوفيين[١٧]، وقد خالف ذلك العكبري واختار أن يكون الرابطُ محذوفًا، والتقدير: هي المأوى له[١٨]. والذي ذهب إليه الكسائي هو الراجح؛ لعدم وجود تقدير، وشواهد ذلك من القرآن كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [سورة ص: ٥٠]، فـ (أل) نائبة عن الضمير في الربط. ولا مانع من أن تنوب (أل) عن الضمير في ربط الجملة الصغرى بالجملة الكبرى؛ لأنّهما دليلان من دلائل الأسماء

المطلب السادس

اختياره جواز حذف رابطِ الجملة الواقعة خبراً المنصوبِ

ذهب جماعة من النحويين إلى أنه لا يجوز حذف رابط الجملة الواقعة خبراً مطلقاً إلّا في صورة واحدة، وهي أن يُجرّ بحرف، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر كقول العرب: السمن منوان بدرهم، (السمن) مبتدأ أول، (منوان) مبتدأ ثان، خبره (بدرهم)، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ(مِن) المقدّرة، أي: منوان منه بدرهم[١٩]. واختار العكبري جواز حذفه إذا كان منصوبًا، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ أَتَيْنَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢١١] فجعل (كم) في موضع رفع على الابتداء والجملة الفعلية (آتيناهم) في موضع رفع على الخبر، وقد حُذف الرابط، وتقدير الكلام: كم آتيناهموها[٢٠]. وما ذهب إليه العكبري له شواهد عديدة من القرآن، منها قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد: ١٠]، فـ (كُلٌّ) مبتدأ، والجملة بعدَه خبرٌ، والعائدُ محذوفٌ، أي: وعدَهُ اللهُ.

المطلب السابع

اختياره أنّ الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر حقيقةً

اختلف النحاة في الخبر شبه الجملة أهو متعلق الظرف الجار والمجرور فحسب، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فحسب، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟ فذهب ابن كيسان: إلى أن الخبر في الحقيقة هو المتعلق، وأنّ تسمية الظرف خبراً مجاز، وتابعه ابن مالك. ووصف السيوطي هذا المذهب قائلاً: وهذا هو التحقيق[٢١]، وذهب أبو علي الفارسي[٢٢] وابن جني[٢٣] إلى أنّ الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر حقيقةً وأن العامل صار نسياً منسيًّا. واختار العكبري أنّ الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر حقيقةً، وبهذا أعربَ قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا مريمُ أَنّي لَكِ هذا﴾ [مريم: ٣٧] فنصّ على أنّ (أنى) اسم استفهام بمعنى كيف أو من أين، وهو منصوب على الظرفية خبر مقدّم، و(لك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال ، و(هذا) مبتدأ مؤخر، ومثل ذلك قوله تعالى: وقوله تعالى : ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلاَ يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللّهِ وهو معهم﴾ [البقرة: ١٠٨] الواو حالية، هو مبتدأ، والظرف معهم خبر. والظاهر هو اختيار العكبري، فلا ضرورة تدعو إلى تقدير المحذوف.

المطلب الثامن

اختياره جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرط وجود قرينة

قال ابن عقيل: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه"(٢٤).

قال ابن هشام: "المعوّل عليه في جواز تقديم الخبر على المبتدأ هو وجود قرينة تدلّ على أنّ هذا هو: (المحكوم عليه)، (أي: أنه المبتدأ)، وذلك هو: (المحكوم به)، (أي الخبر) على حسب المعنى؛ بحيث يتميز كلّ من الآخر، دون خلط أو اشتباه"(٢٥). هذا كلّه على ما ذهب إليه البصريون. أما الكوفيون فإن لهم مذهباً آخر، فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة؛ حتى لا يؤدي إلى أن تُقدّم ضمير الاسم على ظاهره(٢٦). واختار العكبري أنه متى وجدت القرينة التي تمنع الخلط واللبس بين المبتدأ والخبر جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الداعي، وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتماً، منعاً للالتباس. وقد أعرب قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَـــوَاتِ وَالْـأَرْضِ﴾ [الكهف: ١٤] بأن (ربّنا): مبتدأ، و(ربّ السموات والأرض) خبر، وهو واجب التأخير. وأعرب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [فصلت:٣٠] بأنّ (ربنا) مبتدأ، و(الله) خبر واجب التأخير(٢٧). والفرق بين الآيتين هو أن الأولى أفادت الخصوص.

المطلب التاسع

اختياره إجازة تأخير الخبر وتقديمه

إذا كان وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام

وقد ظهر ذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] (أراغب) الهمزة للاستفهام الإنكاري، (راغب) خبر مقدّم، (أنت) مبتدأ مؤخر، وقد جاز تقديم الخبر وتأخيره؛ لأنّه لا موجب لتأخيره، وقيل (أنت) في موضع رفع على أنّه فاعل سدّ مسد الخبر(٢٨). وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة: ٦]، في إعرابها أوجه:

أن يكون قوله (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في قوة التأويل بالمفرد مبتدأ مؤخر، خبره (سواء) مقدماً، أي: الإنذار وعدمه سواء. وأن يكون (سواء) مبتدأ وما بعده في قوة التأويل بالمفرد على أنه خبر، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه. وأن يكون (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع الفاعل للمصدر (سواء) على أنه خبر (إن)، أي: استوى عندهم الإنذار وعدمه(٢٩). وقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَوَاء عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾[البقرة:١٣٦]: (سواء) خبر مقدم، (علينا) متعلق بسواء، والهمزة للاستفهام، (وعظت) فعل وفاعل، (أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ) معادل لقوله (أوعظت) وهمزة التسوية وما في حيزها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، أي: سواء علينا وعظك(٣٠).

المطلب العاشر

اختياره منع تعدد الخبر للمبتدأ الواحد

اختلف النحويون في تعدد الخبر، فذهب الجمهور إلى الجواز، ومنعه آخرون[٣١]، واختار العكبري منع تعدد الأخبار لمبتدأ واحد بحجة أن تعدّد الأخبار يوجب تعدد المبتدأ، وأعرب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٥]: (اسمه) مبتدأ خبره (المسيح)، و(عيسى) بدلًا أو عطف بيان[٣٢]. وأعربه الجمهور خبرًا بعد خبر[٣٣]، وأعربه ابن عطية خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عيسى[٣٤]، وأعربه آخرون بأنه منصوب بإضمار (أعني)[٣٥]. ولا ضرورة تدعو إلى القولين الأخيرين؛ لما فيهما من حمل النص على غير ظاهره. أما حجةُ العكبري في منع تعدد الخبر فليست قوية؛ وذلك لأن الخبر كالنعت للمبتدأ، وكما يجوز تعدد النعت يجوز تعدد الخبر بلا مانع.

المطلب الحادي عشر

اختياره جواز دخول الفاء على الخبر مطلقًا

ذهب الأخفش الأوسط إلى أنّ الفاء الزائدة تدخل على الخبر جوازًا مطلقاً سواء تضمن معنى الشرط أو لم يتضمنه، وسواء دلّ على أمر أو نهي أو لم يدلّ عليهما، وذهب إلى أنّ الفاء الزائدة ضربان: إحدهما الفاء الزائدة الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط، نحو: (الذي يأتي فله درهم) فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط؛ لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أنّ الخبر مستحق بالصلة المذكورة ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحق بغيرها. والأخرى تكون فيه الفاء دخولها كخروجها، نحو: (أخوك فوجد) فتزاد في الخبر مطلقًا[٣٦]. وقيّد الفراء دخول الفاء على الخبر بدلالته على الأمر أو النهي، وقيد المرادي دخولها عليه بدلالته على الشرط[٣٧]، واختار العكبري ما ذهب إليه الأخفش الأوسط، وأعرب العديد من آيات القرآن وفق هذا المذهب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] (السارق) مبتدأ، خبره الجملة الأمرية (فاقطعوا ...) وقد اقترن بالفاء[٣٨]. وهذا الإعراب أفضل من الإعراب الذي نصّ على أنّ (السارق) مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: (والسارق والسارقة فيما يتلى عليكم)، وأفضل من الإعراب الآخر الذي ينصّ على أنّ الألف واللام في (السارق والسارقة...) اسم موصول بمعنى الذي والتي، والصفة بعده صلته فهي بمنزلة (الذي سرق والتي سرقت)، والجملة الفعلية في محل رفع خبر اسم الموصول (أل)، والفاء ربطت الخبر الجملة بالمبتدأ اسم الموصول، لأن الإعرابين الآخرين ظاهرا التكلف ولا محوج إليهما. وفي قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ

الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢] أعرب (الذين) في محل رفع مبتدأ، (وخسروا أنفسهم) صلته، وخبره قوله (فهم لا يؤمنون) وهو جملة اسمية، والفاء زائدة دخلت عليه جوازاً.

المطلب الثاني عشر

اختياره جواز زيادة الباء في الخبر غير المنفي بـ ليس أو ما

اختار العكبري جواز جرّ الباء الزائدة لخبر المبتدأ غير المنفي بـ (ليس) و (ما)، ومن ذلك أعرب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس ٢٧] (جزاء) مبتدأ خبره قوله (بمثلها) على زيادة الباء التي أكدّتْ المثلية في المحاسبة على السيئة، وهو قول الأخفش الأوسط وغيره[٣٩]، والجملة الاسمية هذه خبر اسم الموصول (الذين). وزعم الحوفي أن الخبر محذوف، أي: لهم جزاء سيئة بمثلها[٤٠]. والصحيح الأول؛ لأن في الثاني تكلفاً ظاهراً.

المطلب الثالث عشر

اختياره جواز زيادة الكاف في الخبر إذا كان لفظة (مثل) للتوكيد

ذهب اكثر النحويين إلى اختيار جواز زيادة الكاف في الخبر إذا كان لفظة (مثل) للتوكيد، وذهب بعضهم إلى أن الكاف ليست زائدة إنما هي خبر المبتدأ مضاف ولفظة (مثل) مضاف إليه[٤١]. وقد اختار العكبري رأي الأكثر في ذلك، ومن ذلك أعرب قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[البقرة: ٢٦١]: (مثل) مبتدأ، (كمثل) الكاف زائدة للتوكيد ، ومثل خبر مجرور لفظاً بالكاف ، مرفوع محلاً. وذهب بعضهم إلى أن الكاف ليست زائدة إنما هي خبر المبتدأ مضاف ولفظة (مثل) مضاف إليه أو زائدة[٤٢]. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]: (كمثله) الكاف زائدة، ومثله خبر مقدم لـ (ليس) وهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً، (شيء) اسم ليس مؤخر[٤٣]. قال ابن هشام: "إن جعل الكاف هنا غير زائدة يُفضي إلى المحال، إذ يصير معنى الكلام: أنّ لله سبحانه مثل"[٤٤].

الخاتمة:

أُقيم هذا البحث للإتيان على المسائل التي رجّح فيها العكبري رأيه ووقع عليها اختياره في باب الخبر من خلال كتابه التبيان في إعراب القرآن، وبعد اتّباع المنهج الوصفي التحليلي تم التوصل إلى نتائج، من أهمها:

– بلغت المسائلُ التي اختار العكبريُّ منها رأيًا من الخلاف في باب الخبر ثلاثَ عشرةَ مسألةً، هي كما يلي: الأولي: اختياره إعراب الحروف المقطعة في فواتح السور مبتدأ والجملة بعدها خبرًا، والثانية: اختياره جواز إعراب الوصف النكرة غير المعتمد على نفي أو شبهه مبتدأ أو خبرًا مقدّمًا، والثالثة: اختياره جواز مجيء الخبر من مصدرٍ مؤول من (الذي) وما في حيزها، والرابعة: اختياره منع قيام الاسم الظاهر مقام الضمير في ربط الجملة الواقعة خبرًا، والخامسة: اختياره منع ربط الجملة الواقعة خبرًا بـ (أل)، والسادسة: اختياره جواز حذف رابط الجملة الواقعة خبرًا المنصوب، والسابعة: اختياره أنّ الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر حقيقةً، والثامنة: اختياره جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرط وجود قرينة، والمطلب التاسعة: اختياره إجازة تأخير الخبر وتقديمه إذا كان وصفًا معتمدًا على نفي أو استفهام، والمطلب العاشرة: اختياره منع تعدد الخبر للمبتدأ الواحد، والحادية عشرة: اختياره جواز دخول الفاء على الخبر مطلقًا، والثانية عشرة: اختياره جواز زيادة الباء في الخبر غير المنفي بـ ليس أو ما، والثالثة عشرة: اختياره جواز زيادة الكاف في الخبر إذا كان لفظة (مثل) للتوكيد.

– وَافَقَ البصريين في أكثر اختياراته، وخالفهم في ثلاث مسائل ورجّح فيها رأيه.

– كان أحيانًا يختار من الخلاف بلا تفصيل، وأحيانًا أخرى كان يفصّل القول.

الحواشي والإحالات:

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ١١٦/٢.

(٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ١٠٠/٣.

(٣) سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، ٩٢/٢٢.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م، ٣٠/٣.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه:١٤/١.

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباريّ، تحقيق محمد محيي الدين، دار الأوقاف، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٧٢، ١/ ١٧١

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٦٩.

(٨) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: احمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد خراط، الطبعة الأولى ١٩٧٨م، بيروت: ٣٢٢/٧

(٩) ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه مازن مبارك، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م: ص ٧٠٩.

(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٣٢/٢.

(١١) ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٩م: ٢٨٥/١

(١٢) ينظر: مغني اللبيب: ٧٠٩.

(١٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الأوقاف، بيروت، ط١٩٧٢: ٢٦٢/١

(١٤) ينظر: همع الهوامع : ٤١٨/٤

(١٥) التبيان في إعراب القرآن: ٦٠٢/١

(١٦) ينظر: من البيان في إعراب غريب القرآن: ٢٦٢/١

(١٧) ينظر: همع الهوامع : ٤١٨/٤

(١٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٦٧/١

(١٩) ينظر: همع الهوامع : ٤١٨/٤

(٢٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٢/١

(٢١) ينظر: همع الهوامع : ٤١٨/٤

(٢٢) ينظر: الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٦٩ م: ١٤٩/١

(٢٣) ينظر: اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت: ص ٢٨.

(٢٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٩م: ٥٤/١

(٢٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م: ٢٠٢/١

(٢٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة المصرية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٨م: ٦٥/١-٦٦

(٢٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٧/٢.

(٢٨) ينظر: المرجع السابق نفسه: ١٢٧/٢ – ١٢٨.

(٢٩) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن/ ٣٣٢/٣.

(٣٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق السواس، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٤م: ٥٠٢/١

(٣١) شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن على بن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة: ٩٩/١

(٣٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٦٠.

(٣٣) ينظر: تفسير البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٨٣م: ٤٦٠/٢

(٣٤) ينظر: المحرر الوجيز: ابن عطية عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الغرناطي، تحقيق: البجاوي، الطبعة الثالثة: ٤٨٠/١

(٣٥) مشكل إعراب القرآن: ١٤١/١

(٣٦) البحر المحيط : ٤٦٠/٢

(٣٧) معاني القرآن للفراء: أبو زكريا الفراء، عالم الكتب، الطبعة الثانية: ٢٣٤/٢

(٣٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢١/٣.

(٣٩) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن: ٢/ ١١

(٤٠) ينظر: البحر المحيط: ١٢٢/٥.

(٤١) مغني اللبيب: ١٤٩

(٤٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٤/١.

(٤٣) ينظر: المرجع السابق نفسه: ١٠٦/١

(٤٤) مغني اللبيب : ١٧٩

المراجع والمصادر:

- الأنباري تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٦٩ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن محمد الأنباريّ، تحقيق محمد محيي الدين، دار الأوقاف، بيروت، الطبعة، ١٩٧٢م.
- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، أبو البقاء بن الحسين، تحقيق علي البجاوي، مصر، الطبعة الثانية.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف، بيروت، دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق احمد محمد خراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٩م.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن على بن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- المحرر الوجيز: ابن عطية عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الغرناطي، تحقيق البجاوي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.
- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب: تحقيق السواس، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه مازن مبارك، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٣٧٦٧
٢-	Abstract	٣٧٦٨
٣-	مقدّمة البحث:	٣٧٦٩
٤-	الترجمة للعكبري:	٣٧٧٢
٥-	كتاب التبيان في إعراب القرآن:	٣٧٧٤
٦-	المطلب الأول اختياره إعراب الحروف المقطعة في فواتح السور مبتدأ والجملة بعدها خبراً	٣٧٧٥
٧-	المطلب الثاني اختياره جواز إعراب الوصف النكرة غير المعتمد على نفي أو شبهه مبتدأ أو خبراً مقدّماً	٣٧٧٦
٨-	المطلب الثالث اختياره جواز مجيء الخبر من مصدرٍ مؤول من (الذي) وما في حيزها	٣٧٧٧
٩-	المطلب الرابع اختياره منع قيام الاسم الظاهر مقام الضمير في ربط الجملة الواقعة خبراً	٣٧٧٨
١٠-	المطلب الخامس اختياره منع ربط الجملة الواقعة خبراً بـ (أل)	٣٧٧٩
١١-	المطلب السادس اختياره جواز حذف رابطِ الجملة الواقعة خبراً المنصوبِ	٣٧٨٠
١٢-	المطلب السابع اختياره أنّ الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر حقيقةً	٣٧٨١

١٣-	المطلب الثامن اختياره جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرط وجود قرينة	٣٧٨٢
١٤-	المطلب التاسع اختياره إجازة تأخير الخبر وتقديمه إذا كان وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام	٣٧٨٣
١٥-	المطلب العاشر اختياره منع تعدد الخبر للمبتدأ الواحد	٣٧٨٤
١٦-	المطلب الحادي عشر اختياره جواز دخول الفاء على الخبر مطلقاً	٣٧٨٥
١٧-	المطلب الثاني عشر اختياره جواز زيادة الباء في الخبر غير المنفي بـ ليس أو ما	٣٧٨٧
١٨-	المطلب الثالث عشر اختياره جواز زيادة الكاف في الخبر إذا كان لفظة (مثل) للتوكيد	٣٧٨٨
١٩-	الخاتمة:	٣٧٨٩
٢٠-	الحواشي والإحالات:	٣٧٩٠
٢١-	فهرس الموضوعات	٣٧٩٨